التنـشئة الأمـنيـــة ومنطق بناء الأمن الوطني

Security Socialization and logic of national security building

د.مصطفى ونوغي

أستاذ العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو.

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى مفهوم التنشئة الأمنية كمصطلح جديد صاحب الثورة المعرفية الحاصلة في مجال الدراسات الأمنية، ومدى أهميته في تجسيد أمن الموطن في عصر ما بعد الحداثة. تهتم الدراسة بتفحص مختلف أبعاد "التنشئة الأمنية" والدوافع التي سمحت ببروزه بقوة في الألفية الثالثة مع ظهور مختلف التهديدات التي تمس بأمن المواطن وبقائه، وبذلك تحليل السبل والوسائل الكفيلة من اجل تكريس منطق التنشئة الأمنية من جهة وجعله أداة وقائية استباقية لتجنب الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن الوطني من جهة أخرى.

Abstract:

The aim of this study is exhibit a relation between the security socialization and national security building in the post modern era.

After showing the concept of security socialization and its advanced roles in the national security building, the study analyzes the different dimensions of security socialization as the dynamic of this concept. The study concludes that individual security without security socialization signifying nothing.

مقدمة:

تعتبر التنشئة الأمنية من المسائل الأمنية المطروحة بقوة في الوقت الراهن، نظرا لتشابك وتعق الظاهرة الأمنية من جهة وارتباطها بالطبيعة الاجتماعية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي جعل من مفهوم التنشئة الأمنية يتسع وفقا لتوسع مفهوم الأمن، الذي أصبح شاملا ويتضمن كل ما يمس بأمن المواطن وراحته واستقراره، باعتباره يتخذ أبعادا استراتيجية متعديا المفهوم الضيق المنحصر على المنظومة العسكرية. فرض هذا التطور على المجتمعات ضرورة بناء منطق التنشئة الأمنية لضمان أمنها الوطني وهو ما دفع بالدول وصناع القرار في الدول المتقدمة الى رصد إمكانات مادية ومعنوية، لتطوير وتجذير الثقافة الأمنية لدى المواطن أو النشء انطلاقا من المراحل الأولى من العمر، ليكسب مهارات وآليات خدمة الوطن عن طريق تزويده بالقيم والأخلاق المتجذرة في المجتمع، وحصنه نفسيا وروحيا عن طريق تلقينه للمبادئ الصحيحة لعقيدته ودينه ثم إشباعه اجتماعيا، بواسطة تعليمه التقاليد والعادات الاجتماعية لتقويض كل ما يمكن أن يهدد ويهدم هويته عن طريق الثقافات الدخيلة عن المجتمع والمروج لها بواسطة وسائل الاتصال والإعلام المختلفة.

في ضوء ما تقدم، تثير هذه الدراسة تساؤلا محوريا مفاده ما هي أهمية تطبيق التنشئة الأمنية، وكيف يمكن تفعيل ممارستها لضمان بناء الولاء الوطني وبذلك، الأمن الوطني؟

ومن أجل فهم أدق للموضوع، تهتم الدراسة بمعالجة مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

-ما مفهوم التنشئة الأمنية؟ وما هي أبعادها التي تسعى لتحقيقها؟ ثم، ما هي الآليات والإجراءات التنفيذية لتطبيق التنشئة الأمنية؟

وللإجابة عن السؤال الذي تثيره الدراسة، وعن الأسئلة الفرعية التي تندرج عنه، نقوم بفحص ومعالجة مجمل النقاط الرئيسة التالية:

1. مفهوم التنشئة الأمنية وأبعادها.
2. أبعاد التنشئة الأمنية.

3. دوافع بناء التنشئة الأمنية.
4. آليات تطبيق التنشئة الأمنية.
5. أهداف التنشئة الأمنية.

1. **مفهوم التنشئة الأمنية:**

تعددت المداخل التي تناولت مفهوم التنشئة الأمنية، ويرجع ذلك إلى تعدد الرؤى، وتعدد الثقافات والمشارب الحضارية للمجتمعات ومنظوماتها القيمية والأمنية ،وهو الأمر الذي أنتج مجموعة من التعاريف المختلفة التي تناولت المفهوم ،ومنه سنحاول الإدلاء ببعض منها:

تعرف التنشئة الأمنية بأنها:"ترسيخ وتجذير القيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وحماية النشء من التيارات السلبية الصادمة، وذلك بتدريب الطلبة على مقاومة التيارات التي تدعو الى الخروج على القانون، وانتهاك الحريات وارتكاب الجريمة وتهديد أمن المجتمعات، إضافة إلى التعريف بالضوابط القانونية ونقل المعارف المتعلقة بتطبيق وتنفيذ هذه الضوابط والنتائج المترتبة على مخالفتها".[1]

ر كز هذا التعريف على ضرورة تكريس المنظومة القيمية في بناء النشء، باعتبارها السبيل الوحيد لضمان أمنهم من مختلف التهديدات التي قد تهدم قيمه الروحية والاجتماعية، وضرورة الربط بين المنظومة القيمية والمنظومة القانونية التي تنظم العلاقات فيما بين أفراد المجتمع الواحد وترسيخ فكرة أن القانون يعلو ولا يعلى عليه.

وتعرف التنشئة الأمنية بأنها:"تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للمواطنين لتحقيق الأمن الوطني، وحماية الموارد الطبيعية، ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية، والتنشئة الأمنية، تنشئة مزدوجة: تنشئة أمنية للشرطة والمواطنين، تجعل الشرطي والموطن رجلا أمن".[2]

نستخلص من التعريف أن التنشئة الأمنية هي قضية إزالة الطابوهات عن القضايا الأمنية، وذلك بتلقين النشء مختلف المفاهيم الأمنية قصد تجسيد الأمن الوطني في الواقع. ضيف إلى

ذلك، فإن التعريف ركز على ضرورة الحماية والتسيير الراشد للموارد الطبيعية المتاحة قصد استغلالها لتلبية حاجات كل المواطنين وذلك بضمان التوزيع العادل للثروات، دون إفراط ولا تفريط، وتحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي، والأكثر من ذلك تجسيد منطق التنمية المستدامة والمتمثل في حق الأجيال القادمة في خيرات البلاد، كما أشار التعريف أن التنشئة الأمنية تسعى إلى محاربة مختلف التهديدات والرذائل التي تمس بأمن المجتمع، وذلك بزرع روح الحس المدني والأمني، عن طريق توعية وإشعار وتحسس النشء خاصة، والمواطنين عامة بالمسؤولية في استتباب الأمن والاستقرار المجتمعيين وعلى ضرورة الحفاظ على الامن باعتباره المؤشر الوحيد الضامن لبناء السلم والتعايش بين كل الطبقات والهويات المشكلة للدولة القطرية.

كما تعرف التنشئة الأمنية بأنها:"تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية والقدرة على الفحص والمقارنة بين الأفكار". (3)

من هذا التعريف، نستنتج أن التنشئة الأمنية هي عملية بناء وإنماء الولاء والانتماء الوطني، والاعتزاز بالهوية الوطنية التي ينتمي إليها المواطن، ولكن أيضا هي تجذير لمبدأ المسؤولية المجتمعية والجماعية للمواطنين للحفاظ على الوطن باعتباره العنصر المشترك الذي يحمله كل مواطن بداخله ويسعى إلى خدمته باعتزاز وتفاني، إيمانا منه بأن الولاء الوطني يفوق الولاء الهوياتي، وأن الفرق بين المواطنين لا يكمن في العرق أو اللغة وإنما الفرق يكمن في من يقدم أكبر قدر ممكن من الخدمات للرقي بالوطن، انطلاقا من تبجيل الواجب على الحق لان واجبات المواطن هي حقوق الآخر والعكس صحيح.

انطلاقا من الشرح المبسط للتعريف، فإننا سنعتمد على هذا التعريف في معالجة المشكلة البحثية المطروحة، الهادفة إلى تبيان كيفية مساهمة التنشئة الأمنية في بناء الأمن الوطني.

2. أبعاد التنشئة الأمنية:

تعددت وتشابكت أبعاد التنشئة الأمنية، بتعقد الظاهرة الأمنية والإنسانية، وما دام أن هذه الأخيرة مرتبطة بالفرد ،فهي تترجم منطق الأمن الإنساني في أبعادها والأكثر من ذلك فهي تعبر عن حاجة الإنسان لمنظومة فكرية أمنية وسياسية ،تحقق له حاجاته وطموحاته في ظل نظام ديمقراطي يؤمن له المسار ،وفق للطرح الذي قدمته المدرسة النقدية لفرانكفورت في مفهوم الأمن الديمقراطي[4] ولذلك، سنقوم بإلقاء الضوء على كل بعد على حدى:

- **البعد النفسي:**

يقصد بالبعد النفسي للتنشئة الأمنية، الطمأنينة النفسية والانفعالية، وهو من المفاهيم الاساسية في علم الصحة النفسية، وهناك من يطلقه على الأمن الشخصي، فالشخص الآمن نفسيا هو الذي يشعر بأن حاجاته مشبعة، وأن مطالب نموه محققة، وأن المقومات الأساسية لحياته غير معرضة للتهديد، فالآمن نفسيا يكون في حالة توازن أو توافق أمني.

فالأمن مرتبطا ارتباطا وثيقا بغريزة المحافظة على البقاء ويشتمل الأمن النفسي على ركائز أساسية وهي:

- الشعور بالتقبل والحب والمودة في تعامله مع الآخرين.
- الشعور بالانتماء إلى جماعة والمكانة فيها.
- إدراك العالم والحياة كبيئة صديقة حين يشعر بالعدل والكرامة.
- الشعور بالكفاءة والقدرة على حل المشكلات، وتملك زمام الأمور، وتحقيق النجاح، ومنه المواجهة الواقعية للأمور وعدم الهرب، التفاؤل وتوقيع الخير، والأمل والاطمئنان إلى المستقبل ومنه الشعور بالسعادة والرضا عن النفس وفي الحياة[5].

يعتبر هذا البعد الأعقد والأصعب تجسيدا نظرا لتشابك الظاهرة النفسية من جهة وغموضها من جهة أخرى.

- **البعد الغذائي:**

يقصد به تدريب النشء على طريقة التعامل مع الموارد الغذائية، وترشيدهم على الاستهلاك السليم، سواء فيما يتعلق بتنظيف الموارد الغذائية وتعقيمها قبل الاستهلاك، أو على مستوى الكم أي عدم الإفراط في الاستهلاك والسعي إلى تكريس ثقافة غذائية تجسد منطق التغذية المتوازنة، لتجنيب المواطن الأمراض.

كما أن البعد الغذائي مفاده تدريب النشء على تجسيد الأمان الغذائي، وذلك بتنويع الوجبات الغذائية حسب الفصول والمناخ، وتعويدهم على احترام أوقات الغذاء في اليوم، من أجل بناء نشء سالمي البنية العقلية والبدنية.

- **البعد الصحي:**

يشكل احد ركائز التنشئة الأمنية، إذ من خلاله يصان الإنسان من كل الأمراض والأوبئة، وذلك بضمان غذاء صحي وسليم للإنسان يسمح له بتفجير طاقاته في مجالات إبداعه، لذلك احتل الأمن الصحي مكانة هامة في انشغالات الجماعة الدولية ، إذ أن الصحة تمثل ركنا جوهريا لأمن الإنسان، ولأن البقاء و الحماية من المرض هما صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشري، ومنه فان البعد الصحي هو أساس تمكن المواطن من التمتع بالحرية و إحراز التقدم.

أما تردي صحة المواطن فانه يقوض ويجرد الإنسان من قدراته الأساسية وقد يفضي انتكاسات خطيرة للأفراد والجماعات، ففي هذا الصدد أكدت لجنة أمن الإنسان " أن التهديدات الصحية الأشد خطورة بالنسبة لأمن وتنمية الإنسان" هي:

- الأمراض المعدية، بما فيها الأوبئة، مثل مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز)، وسرطان الثدي، وغيرها من الأمراض التي تهدد الوجود الإنساني.
- المشكلات الصحية الناجمة عن الفقر، و التي تزعزع استقرار الدول النامية ، كفقر الدم الناجم عن سوء التغذية[6]

ومن خلال الأمراض والأوبئة المحدقة بالإنسان، فان القائمون على التنشئة الأمنية هدفهم تحسيس النشء بخطورة هذه الأمراض وتوعيتهم عن طريق الإجراءات الوقائية على مستوى مختلف المؤسسات الدولاتية (المدارس، المعاهد، دور الشباب ...الخ). وعند توفير الدولة لكل الإجراءات الوقائية فإنها توفر عليها عناء شراء الأدوية الغالية الفاتورة، وتمكن مواطنيها من العيش بعيدا عن هاجس الأمراض المعدية، لان ثقافة الوقاية انجع من العلاج.

- **البعد السياسي:**

في هذا البعد يتم التركيز على التنشئة السياسية التي هي عملية تلقين لقيم واتجاهات ذات سياسة دالة، وهي العملية الممهدة للثقافة السياسية التي عرفها " غابريا ل الموند" بأنها: «جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وإنما بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظما على طبيعة سياسية».(7)

ومن اجل بناء جيل متشبع بالقيم الوطنية، فانه من الضروري التأكيد على عامل الانتماء الذي يقر بمبدأ المواطنة كانتماء عضوي للدولة، وأن المواطن هو محور العملية السياسية، وهو ما نجده فقط في الأنظمة الديمقراطية، فهنا تبرز علاقة التوأمة بين المواطنة والديمقراطية، حيث أن كلاهما يقومان على أساس الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة وحرية، ولكن أيضا تلزم المواطن بأداء واجباته تجاه الدولة والمجتمع.(8)

مما سبق، يمكن الإدلاء بأن توفر شرطا المواطنة والديمقراطية، في بناء الأطر المعرفية لدى النشء، كاف بتوعيته وتحسسه بالمسؤولية اتجاه الوطن، وزرع روح المصلحة الوطنية قبل كل شيء في أذهانهم، ومنه إشعارهم في ضرورة الطموح في خدمة الوطن وذلك بتحفيزهم على أنهم سيكونون قادة المستقبل، وعليهم اتخاذ قرارات صائبة ومسئولة اتجاه الوطن.

كما أن هذا المعطى سيفتح أفاق واعدة من النقاش الجاد بين مختلف الجمعيات الممثلة للمجتمع المدني والمجتمع السياسي، قصد حل كل المسائل العالقة التي تعيق مسار البناء والتشييد

الوطنيين، وهذا كله يصب في قالب واحد وهو: تحقيق الصالح العام والمصلحة العليا للوطن، المبجلة للعدالة باعتبارها وجدان الشعب.

- **البعد الاقتصادي:**

مادام أن علم الاقتصاد يدرس إنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة، وبعبارة أخرى دراسة الجهود التي يقوم بها الإنسان لكي يشبع حاجاته من ملبس ومأكل ومسكن، أو بمعنى آخر إشباع رغباته المادية[9]، فان البعد الاقتصادي للتنشئة الأمنية يرتكز على تدريب وتلقين النشء كيفية إشباع حاجاتهم الاقتصادية انطلاقا من التفاني في العمل وخدمة الوطن وهو السبيل الانجع لإيصالهم إلى تجسيد طموحاتهم المادية بالطرق القانونية والشرعية.

كما أن التلقين والتدريب الذي يتحصل عليه النشء يسمح بتزويده بالشحنة الكافية للسعي قدما لتحقيق الرفاه الاقتصادي، وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، فكل حسب القطاع والتخصص الذي يمتهن فيه، وهو المحقق لمبدأ الرفاهية الوظيفية، الضامن للأداء الكفء للعمل.[10]

بالإضافة إلى ذلك، فإن تجسيد الرفاه الاقتصادي في المجتمع، يسمح بالتوزيع العادل للثروات والخيرات، ولكن أيضا فانه يضمن مبدأ تكافئ الفرص وفقا لمنطق الاستحقاق.

مما سبق يمكن القول، أن البعد الاقتصادي للتنشئة الأمنية يسعى إلى غرس روح الإبداع والابتكار لدى المواطن، لأنه لا يمكن إغفال العلاقة الخلاقة بين مصادر الدوافع الإنسانية، والإرادة الإنسانية، وبين مدلولاتها في التغيير الاقتصادي والمادي لأنه من الضروري بناء الاقتصاد على اعتبارات قيمية معينة كاحترام الملكية والتركيز على الخير في الحاضر، والإيمان القوي في المستقبل، وهو المؤشر الأساس ليشق اقتصاد أية دولة طريقة إلى الأمام، وفي السكة السليمة.[11]

- **البعد الاجتماعي:**

يقصد به تلقين النشء لمفهومي التكافل والتعاون الاجتماعيين، وذلك بجعل عملية التضامن الاجتماعي عمودا للبناء المجتمعي الصحيح والقويم من اجل تفعيل آلية المصلحة الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فان البعد الاجتماعي من التنشئة الأمنية، غايته بناء علاقات صداقة بين أفراد المجتمع الواحد حرصا على النسيج الاجتماعي للدولة من جهة، وعلى الصرح التنموي السليم لأجيال المستقبل من ناحية أخرى.

- **البعد الثقافي:**

يعبر البعد الثقافي للتنشئة الأمنية على قدرة صناع القرار والساهرون على أمن الدولة، على الحفاظ على العادات والتقاليد التي يتقاسمها أبناء المجتمع الواحد، والأكثر من ذلك يقصد به قدرة الأمة على الحفاظ على ثقافتها وتراثها وأنماط سلوكها ولغتها والاعتزاز بالتاريخ لدى أفرادها ومواطنيها خاصة النشء الذين يكبرون وهم متشبعين بثقافة الأرض الأم، وهذا المكسب سيكون كالحصن المنيع لكل الثقافات الدخيلة على الثقافة الوطنية.

فحسب "تايلور" (TYLOR)، فإن: "الثقافة هي الكل المركب الذي يشتمل على المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل القبليات (الممكنات) التي يكتسبها الفرد باعتباره عضو من المجتمع".[12]

فمن هذا التعريف يتضح لنا أن لكل دولة أو أمة ثقافة خاصة تميزها عن الثقافات الأخرى فتحافظ عليها وتعتز بها وترى فيها وسيلة لوحدتها، وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبنائها أمام التحديات الخارجية، لأن المجتمع الذي تنهار ثقافته أو تتفكك أمام الثقافات الأخرى يفقد ترابطه، و تضيع فيه ثقة مواطنيه بأنفسهم، ويصبحون عالة على غيرهم، كما يفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية، وتتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم، ولهذا فان الغاية من هذا البعد هو بناء أرضية لثلاثية مقدسة وهي [13]:

- الحفاظ على الإرث الحضاري والمنظومة القيمية للوطن وتجذ يرهما.

- التنمية الثقافية للمجتمع عن طريق المحافظة على الأصل والتغيير في الفروع لمواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.
- بناء قاعدة تربوية صلبة تؤمن المسار القويم للأجيال.

- **البعد البيئي:**

من التحديات الكبرى الواجب رفعها هي المحافظة على التوازن البيئي، الضامن للتوازن البيولوجي في الطبيعة،[14] ونظرا لأهمية هذا البعد في بناء مستقبل الإنسانية بصفة عامة، ومستقبل الأمن الوطني بصفة خاصة، فان عملية توعية وتحسس المواطن والنشء بضرورة العمل على تجنيب البيئة مالا تطيق والسعي قدما إلى تشييد محيط نظيف ضامن لصحة وسلامة المواطن، ولكن أيضا، ضامن لبناء التنمية المستدامة والمؤسسة على ركيزة أساسية ألا وهي : ضمان حق الأجيال من الخيرات الوطنية وحقه في بيئة سليمة تمكنه من العيش الكريم في كنفها.

3. دوافع بناء التنشئة الأمنية:

أدت التغييرات الحاصلة في المسرح الدولي بعد الحرب الباردة إلى ظهور عدة تهديدات أمنية أثقلت كاهل الحكومات، ومنه أضحى منطق بناء التنشئة الأمنية أكثر من ضروري، والذي يكون بمثابة السد المنيع لهذه التهديدات والحالات المرضية التي تعيشها الإنسانية في عالم ما بعد الحداثة، وهو الأمر الذي جعل من التعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين حتمي، كخطوة أساسية لتقويض التهديدات الأمنية، بإجراءات وقائية استباقية، وليس بردة الفعل التي تكلل في اغلب الأحيان بالفشل.

- **تنامي ظاهرة الإرهاب:**

عانت الكثير من دول العالم من الظاهرة الإرهابية، التي أخذت منحى تصاعدي متنامي، وبأشكال متعددة ومهددة لأمن ومحيط الإنسان، فالإرهاب هي ظاهرة عابرة للقارة والأوطان، حيث نجد عدة تسميات لجماعات إرهابية مختلفة في العالم، ونذكر على سبيل المثال لا

الحصر:"الفرقة الحمراء" (RED BRIGADE) في ايطاليا، منظمة "الايتا" (ETA) في اسبانيا، منظمة "الايرا" (IRA) في المملكة المتحدة، و"تنظيم القاعدة" في الساحل الإفريقي ...الخ.

وان اختلفت هذه الجماعات في طبيعة منطلقاتها أو في طبيعة مطالبها (عرقية، لغوية، دينية أو انفصالية)، إلا أنها تلتقي في الطريقة المتبعة للوصول إلى أهدافها وهي زعزعة الاستقرار وامن الأقاليم التي تنشط بها، وذلك بالقيام بالأعمال الإجرامية سواء فردية أو جماعية كانت، وزرع الرعب بين الناس وتعريض حياتهم وأمنهم للتهديد.

كما أن تنامي الظاهرة الإرهابية يشكل خطر على حياة الإنسان، ومنه تستوجب عناية خاصة من قبل الدارسين وصناع القرار وجمعيات المجتمع المدني ومن قبل المنظمات الإقليمية والدولية[15].

كما أن مما سبق، تبرز الحاجة إلى بناء التنشئة الأمنية ودورها في توجيه النشء إلى الطريق السوي الذي يجنبهم كل أشكال التطرف والإرهاب ،فإذا كان دور الأجهزة الأمنية ملاحقة التنظيمات الإرهابية والضالعين في أحداث العنف والإجرام ،فان على القائمين على التنشئة الأمنية مسؤولية تعزيز الأمن الفكري والاجتماعي، باعتبارهم المحتكين الأوائل بشرائح المجتمع خاصة فئة الشباب ولأدرى بخصائصهم العقلية والنفسية، والسعي من خلال ذلك إلى التأكيد على أهمية قيم التوحد والتماسك في مواجهة تيارات التطرف والعنف.

- **انتشار الجريمة المنظمة (تجارة المخدرات):**

ظهرت عدة منظمات إجرامية محترفة ،بأشكال وتخصصات مختلفة مما جعل من تموقعها سريع في المجتمعات، وأخذت تنمو مع استغلالها للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية من جهة في الدول النامية خاصة، والفراغ الروحي في الدول المتقدمة. من ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الاتجار غير الشرعي بالمخدرات ينخر حاضر ومستقبل الشباب في كل بقاع العالم في صمت رهيب، خاصة أن المواد السامة المروج لها من قبل الناشطين في الشبكة الإجرامية، تهدد حياة الأفراد وتهدد اقتصاديات الدول بالنظر إلى ارتباطها بأشكال

أخرى من الجريمة المنظمة كجريمة تبيض الأموال والإرهاب، مما يؤثر سلبا على الأمن والتنمية في الدولة القطرية، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على الأمن الوطني.

إن العمل بالمنطق الاستباقي الوقائي ،وبناء الحصانة الذاتية والمجتمعية هي الإستراتيجية المثلى لمواجهة جريمة الاتجار الغير شرعي بالمخدرات على المدى البعيد ،ومنه تتجلى أهمية التنشئة الأمنية التي تساهم في توعية وتحسس الشباب بمخاطر ومضار المخدرات، وكذا العمل على تحفيزهم في الامتناع على الإقبال عليها، والسعي إلى بناء قدراتهم الذهنية وتعزيزها، وتنميتها خدمة للأمن الوطني والصالح العام.

- **الثورة المعلوماتية (الانترنت):**

كان ظهور الشبكة العنكبوتية (الانترنت) بمثابة مكسب للإنسانية، باعتبارها ساهمت في تقريب المسافات وأصبح العالم قرية صغيرة، ضيف إلى ذلك فإنها قدمت العديد من الخدمات للإنسانية، في شتى المجالات العلمية، وما هو متعلق بمناحي الحياة.

لكن الملفت للانتباه هو تضارب الآراء في المضامين والخدمات المقدمة من طرف الشبكة العنكبوتية، فهناك بعض المواقع تشكل تهديد حقيقي لأمن الدول، خاصة مع اختلاف مشارب حضاراتهم، ومنظوماتهم القيمية، ومثلا ولوج الشباب إلى المواقع الإباحية في المجتمعات المتحفظة قد يؤدي بهم إلى ارتكاب جرائم خلقية تمس بالأمن المجتمعي للدولة، والأكثر من ذلك، فإن هناك مواقع تستعملها الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية لنشر أفكارها المتطرفة سعيا منها إلى استقطاب المؤيدين والاغرار بالأطفال والشباب وإيقاعهم في شباكها.

وأمام هذه المخاطر والتهديدات، فان دور التنشئة الأمنية يكمن في توجيه الشباب إلى الطريق السديد في استعمال المضامين الايجابية للشبكة العنكبوتية والابتعاد عن كل ما ليس علاقة بالمنظومة القيمية لمجتمعاتهم وما من شانه أن يمس امن واستقرار دولهم.

4. آليات تطبيق التنشئة الأمنية:

تعدد آليات تطبيق التنشئة الأمنية ،للتعبير عن التدرج الوظيفي لهذه الآليات لتمكين النشء بلوغ الثقافة الأمنية التي تمكنه من تنوير أفكاره بمختلف المفاهيم الأمنية، وهي كالأتي:

أولا:الأسرة:

تشكل الأسرة اللبنة والنواة الأساسية في بناء المجتمع، ومنه صلاحها يعني صلاح المجتمع، وفسادها يعني فساده، وهنا تبرز مسؤولية الوالدين في التنشئة الأمنية، وحماية النشء من الانحراف الفكري من جوانب متعددة:

- **الجانب التربوي:** إن التربية عملية جد معقدة ،فهي لا تصب فقط في توفير الإمكانيات المادية للنشء من طعام وشراب وملبس وعلاج، بل تشمل الجانب المعنوي للأبناء والمتمثل في البناء النفسي والفكري للنشء، وتوجيههم إلى الطريق القويم الذي يضمن سلامة مستقبلهم.
- **الجانب التوعوي:** وذلك بمحاورة الأبناء، وفتح النقاش معهم في كل الجزئيات والتفاصيل المتعلقة بهم، وهو السبيل الذي من شانه نصح وتنبيه وتصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم ،كما أن الحوار مع النشء ذو جانب كبير في بناء شخصية الطفل، وتعليمه روح النقد البناء، وتلقينهم أبجديات التعامل الاجتماعي مع أبناء وطنه.
- **الجانب الوقائي الاستباقي:** كثيرا ما يغفل الوالدين عن نقطة جد حساسة في تربيتهم لأولادهم ،وعدم متابعتهم عند بلوغهم سن المراهقة ،ظنا منهم أنهم لم يعودوا بحاجة إلى توجيه ،وهو خلل كبير في عملية التنشئة الأمنية التي تتطلب الاستدامة في بناء التركيبة الذهنية للنشء ،مع إلمامهم بجل التهديدات التي قد تعيق مسار تنميتهم من جهة وتنمية وطنهم من زاوية أخرى.

ومنه يظهر دور الأسرة الوقائي في ثلاثة نقاط أساسية:

1) عزل الأبناء عن وسائل الغزو الفكري، وتقديم البديل النافع لهم من الوسائل المسموعة او المرئية أو المكتوبة الموثوق فيها ذات المصداقية.
2) اختيار الأصدقاء لأولادهم، وإبعادهم عن رفاق السوء،إذ لا يمكن أن تكتمل التنشئة والتربية الأسرية للطفل، إذا كان لأولادهم رفاق سوء يهدمون ما بناه الوالدين، ويكونوا سببا مباشرا في الانحراف الفكري للأبناء وضلوعهم في الجريمة، خاصة تعاطي المخدرات، والانحلال الخلقي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة على مستقبل الوطن على حد سواء.
3) كما أن الجانب الوقائي الاستباقي يسمح بترسيخ مبدأ هام في بناء شخصية الأبناء وهو أنهم رجال الأمن فلا يتأخرون في التعاون مع رجال الأمن وصيانة الأمن والنظام العام للدولة.

ثانيا :المدرسة:

المدرسة هي المحطة الثانية للنشء، وهي مرحلة مكملة للتربية الأسرية، ولضمان نجاعة التكوين المدرسي السليم والأمن للتلاميذ، فينبغي توفير عنصرين أساسيين وهما:

1) تكوين المعلم:

تكتسي عملية تكوين المربين والمعلمين أهمية جد حساسة في بناء النشء وتكوينه وتحصيلهم العلمي، وهنا تجدر الإشارة إلى دور الجامعات التي تقوم بدور أعظم في وضع خطط تنمية الموارد البشرية لشعب ما، فمنه تبرز وظيفة الجامعة في تكوين المعلم ،وتقوية الإعداد الأكاديمي للمدرسين، وصقل مهاراتهم المهنية، والأكثر من ذلك يجب النظر إلى تكوين المعلمين على أنها نابعة من أعماق أية خطة تنمية للموارد البشرية، والتي تأمل إلى عصرنة وتشييد معالم الرفاه للشعوب، ومنه بناء الأمن والسلم المجتمعيين، انطلاقا من نظرة عميقة مفادها أن تكوين

المعلمين هي اللبنة الأولى لأية تنمية للمصادر الإنسانية ، وهو الضامن الوحيد لمنطق الجيلنة الأمنية. [17]

2) تطوير فكرة التخطيط الاستراتيجي في التربية:

عرفت التربية المدرسية فكرة التخطيط الاستراتيجي في التربية، انطلاقا من أول مدرسة حكومية خططت لنظام شامل، وكان ذلك في دولة بروسيا التي اهتمت بالتخطيط الوطني للتربية، حيث أنه في 1808، بدا قسم التربية العامة في بروسيا يضع خططه التنفيذية بإرسال 18 مدرسا إلى سويسرا على حساب الدولة ،لدراسة كيفية تدريب المعلمين، وفي 1840 أنشأت دولة بروسيا 38 مدرسة للمعلمين و30 الف مدرسة ابتدائية جاهزة العمل، وقد اتبع هذا التخطيط بإجبارية التعليم لكل المواطنين في دولة بروسيا، وفوق ذلك الإقرار بمجانيته[18].

ومن النظرة التاريخية لعملية التخطيط في الدولة صاحبة براءة الاختراع (بروسيا)، تتجلى ضرورة التخطيط الاستراتيجي لقطاع التربية والتعليم، كمدخل من مداخل بناء الثقافة الأمنية للنشء عن طريق جعل فكرة التغيير الايجابي قيمة في حد ذاتها لديهم، وإنماء مكتسابتهم وقدراتهم الفكرية وذلك بترسيخ فكرة البحث العلمي في نفوس وأذهان النشء ،وجعلها الركيزة الأساسية لمواكبة التغييرات الحاصلة في العلاقات الإنسانية ، وإشعارهم بان بالبحث العلمي تنمو الأمم وتبلغ أمالها، وتجسد أمنها واستقرارها.

كما أن وجود تخطيط استراتيجي للتربية على المدى البعيد، يمنح الإطار المنهجي الذي عن طريقه تقدم المدرسة رسائل كبرى تهدف إلى بناء الإنسان وفق أهداف تربوية محددة وخطة علمية سليمة، مما يساعد على تحقيق نموهم الشامل جسميا، عقليا، نفسيا واجتماعيا.

ومن بلوغ منطق التنشئة والتربية الأمنية ،يمكن الاستثمار في غرس الكثير من القيم الايجابية في المتلقين، بإدراج مادة أو مقياس التربية الأمنية في البرامج الدراسية، أين يتم التركيز على اختار التلاميذ بالنقاط التالية:[19]

- التعريف بكيفية نشأة القوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع، خاصة المعاملات العامة (PUBLIC DEALINGS).
- تسليط الضوء على بعض الظواهر الخاصة بالجريمة المنظمة، وجريمة الإرهاب التي تعاني منها جل دول العالم.
- التركيز على السلوك الواجب إتباعه في مختلف المواقف الأمنية، والتوعية بخطر الوقوع ضحية لبعض الجرائم والحوادث.

ومما سبق يمكن الإدلاء، بأن عملية التخطيط الاستراتيجي للتربية، هي مهمة في إرساء قواعد متينة للمنظومة التربوية. وبذلك، تكوين أجيال واعيين بالمسؤولية، ومحصنين من كل أشكال التهديدات الأمنية المختلفة، لان بكل بساطة الغاية الأساسية للتربية الأمنية هي تنمية الإنسان وبناء مستقبل متطور وراق للمواطن.

ثالثا:مراكز البحث:

تلعب مراكز البحث المتخصصة في الدراسات الأمنية والإستراتيجية دورا كبيرا في بناء التنشئة والثقافة الأمنيتين للمواطن، نظرا للمسؤولية الملقاة عليها في تنوير الرأي العام وبناء ركائز الفكر المجتمعي القويم، والرقي بالمجتمع إلى تدوين التنمية المنشودة وذلك عن طريق:

1)المحاضرات الأمنية والتوعية:

تنظيم المحاضرات الأمنية والتوعية من قبل مراكز البحث في الدراسات الأمنية والإستراتيجية أمر جد ضروري، إذ يتم إشراك مختلف النخب والفاعلين الاجتماعيين، لتقديم محاضرات ومداخلات لخبراء وأخصائيين في المجال الأمني، من أساتذة جامعيين وعدد من الضباط المتخصصين في مكافحة الجريمة ويكون ذلك وفقا لبرنامج سنوي يشهر به عن طريق مختلف وسائل الإعلام لتعميم الفائدة.

ومن خلال هذه المحاضرات يسعى المحاضرون إلى إلقاء الضوء على مختلف القضايا الأمنية والمسائل الاجتماعية العالقة، كالجريمة المنظمة والإرهاب، والقيام بتقديم إحصائيات ملموسة

للحاضرين قصد لفت انتباههم إلى مدى خطورة التهديدات الأمنية التي تخل وتمس بالنظام العام، وبمدى تأثيرها على امن المواطن ومنه على أمن الدولة، مع ضرورة التأكيد على مكافحتها وإقناع الحضور بعدم الضلوع فيها.

كما بإمكان تقديم هذه المحاضرات من أفراد يمتلكون القدرة على التأثير ومخاطبة الشباب، وان تستخدم الوسائل المرئية والمسموعة والعروض الحاسوبية في تقديمها لكي تكون أكثر تشويقا للحاضرين.

ومن الممكن الاستعانة بالحالات التائبة ،أي الضالعين في الجريمة، والذين عادوا إلى سواء السبيل لتقديم نماذج حية وواقعية للتأثير على الحضور واخذ العبرة منها، ومن اجل تعميم الفائدة، وزيادة ترسيخ منطق التوعية الأمنية كمنطق استباقي وقائي يجنب المواطن والوطن من عواقب التهديدات الأمنية المختلفة.

2)إقامة دورات تدريبية

من أنجع آليات نشر التنشئة الأمنية الدورات التدريبية ،ومادام أن الهدف الأسمى لمراكز البحث هو تنوير الرأي العام، فان تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية بالتعاون مع الجهات الأمنية المعاهد والجامعات والمدارس، يسمح لها بتقديم اكبر قدر خدماتي للوطن والمجتمع، كما انه يجب التركيز على إدماج المؤسسات التربوية بمختلف أطوارها في العملية، ويتم تقديم دروس في المجال الأمني للأساتذة والمعلمين وتدريبهم على مفاهيم التنشئة الأمنية، وتكوين لديهم قناعات وكفاءات مهنية تمكنهم من تلقينها للتلاميذ وجعلها جزء من الإطار التنظيمي للإدارة التربوية المعاصرة.[20]

رابعا: وسائل الإعلام والاتصال:

لوسائل الإعلام والاتصال الوطنية وظائف متعددة الجوانب، والمتمثلة في رصد كل التفاعلات الاجتماعية والتفاعل معها ،بتفسير وطرح حوارات حول مختلف القضايا، واستدراج النخب من أصحاب الفكر والرأي والمعرفة، لتنوير الرأي العام بالقضايا التي تستوجب المعرفة واطلاعهم

بحيثياتها، وإنتاج حالة مشاركاتية من الحوار والنقاش الفعال بين المختصين والجمهور المتابع، مما يسهم بتنوير تدريجي للمجتمع بالحقائق والضروريات ،ولترسيخ السلوكيات والقيم والمضامين المتعارف عليها في المجتمع، من إنتاج أرضية خصبة لتبادل الآراء والأفكار قصد بناء اطر لتنمية صلبة للمجتمع.

ومع الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يشهدها قطاع الإعلام على المستوى الدولي، تنبثق مدى أهمية بناء منظومة إعلامية قوية، قادرة على تقويض مختلف التهديدات الأمنية المروج لها من قبل القنوات الأجنبية، وذلك بفتح الأبواب أمام التعددية الإعلامية بشروط منها عدم المساس بالقيم والثوابت الوطنية، وبالنظام العام للدولة.

كما يظهر الدور الجلي لقطاع الإعلام في إنتاج منطق التنشئة الأمنية، في تشييد ركائز التوعية والتحسس عن طريق وضع برامج وجرائد متخصصة في شتى مناحي الحياة، هادفة إلى تقويض الغزو الثقافي والإعلامي الأجنبي، وتبيان للعيان مدى تهديدها لمقومات وركائز الأمة .

فالإعلام باختلاف وسائله سواء أكانت سمعية بصرية أو مكتوبة، فدورها يكمن في توفير مناخ عام جامع وتأكيد المعاني المشتركة في المجتمع ،والمعاني الإنسانية التي تجمع أفراد الوطن الواحد ،والتركيز على معاني المواطنة (المسؤوليات والحقوق) والدفاع عن العدالة الاجتماعية، والتأكيد على الروابط الوطنية والروحية ومعاني الإيمان ووحدة الأمة من تراث، لغة، دين وضرورة التركيز على المصير المشترك، وبهذا تكون وسائل الإعلام والاتصال أداة من أدوات الضبط الرسمي للمجتمعات، وكمنبر للإرشاد والتوجيه المجتمعيين، وإحدى آليات بناء منطق التنشئة الأمنية.

5- أهداف التنشئة الأمنية:

هناك مجموعة من الأهداف والغايات التي تسعى التنشئة الأمنية إلى تحقيقها،يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية، وذلك بتنمية الثقافة الأمنية لدى النشء بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة.
- تحقيق الأمن الوقائي لمواجهة الجريمة.
- غرس المهارات والقيم الايجابية للتفاعل مع معطيات العصر.
- تكريس مبدأ المسؤولية المجتمعية، بتقديس الواجب قبل الحق.
- بناء الثقة بين المواطن ورجال الأمن، وإزالة الحاجز النفسي بينهما، وإشعارهما بأن كلاهما رجلا امن، وعليهما المساهمة معا في بناء الأمن الوطني.
- بناء الحس المدني والأمني لدى المواطن.
- تكوين جيل مثقف امنيا وواعي فكريا ،قادر على حمل الرسالة المقدسة إلى الأجيال القادمة وهي ضرورة تكريس منطق الولاء الوطني ،لحماية الوطن.

خاتمة:

تشكل التنشئة الأمنية احد الركائز الأساسية في بناء أمن المواطن والذي يعزز من استتباب الأمن في الدولة القطرية ،بتعبيرها على مدى ضرورة تكريس ثقافة الانتماء والولاء الوطنين لدى النشء خاصة والمواطن عموما، والأكثر من ذلك فهي تجسد المنطق ألاستباقي لمواجهة الجريمة في المجتمع، ومادام أن التنشئة الأمنية كمنطق رافض لفكر الدمار والتصدع ومقدس لفكرة البناء والتشييد، فانه ينتج أرضية توافقية مجتمعية، قادرة على تبجيل الذات الإنسانية والارتقاء بها إلى الرفاه وتحقيق كرامة الإنسان،وذلك بتوفير مجموعة من المراحل التي يجب مسايرتها وهي :

* تقوية الرابط الأسري وتوفير مختلف الحاجيات التي يحتاجها الطفل من اجل تنشئة نفسية وجسدية سليمة.

* العمل على بناء مناهج تربوية قوية ،مستمدة من المشارب الحضارية للمجتمع (العادات والتقاليد) ،والسهر على عصرنتها بما يتماشى والتغيرات الحاصلة في العلاقات الإنسانية الدولية.

* العمل على بناء منظومة إعلامية قوية ،لمواجهة كل التهديدات التي تمس بالنمو السليم للأطفال ،في عصر العولمة الإعلامية ،والغزو الثقافي اللافت للانتباه ،والتنافس الشديد بين القنوات الفضائية العملاقة.

*تفعيل دور مراكز البحث المتخصصة في الدراسات الإستراتيجية والأمنية ،جعلها تمارس دور ريادي في التوعية ،كمنطق استباقي لتفادي مختلف الآفات الاجتماعية والجريمة .

وفي حالة تجسيد هذه الإجراءات فان التنشئة الأمنية ستشكل عصب عملية بناء المواطن الغائي الذي يقوم بتكريس السلم والأمن الوطنيين، وذلك بتكوين جيل يؤمن أيان الإيمان بالوطن كنقطة مرجعية ومفصلية في بقائه ورقيه، ينقل رسالته إلى الأجيال القادمة لتجسيد منطق الاستدامة والجيلنة الأمن

الهوامش:

1- وزارة التربية والتعليم، الإمارات، **التربية الأمنية**، تم تفحص الموقع يوم: 2011/10/10.

2<www.moe.gov.ae/index.htm>

3- حامد زهران، **الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي**، ندوة الامن القومي العربي، بغداد، 11-1988/05/12، ص ص. 17-18.

4- معتز عبد الحميد، **تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية**، ص ص. 11-12 تم تصفح الموقع يوم: 2011/11/14.

<www.alfayhaa.tv/main/showart.php.>

5 - مصطفى ونوغي ،"**النظرية النقدية التواصلية ومنطق بناء الأمن الديمقراطي**" ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد الخامس،(قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،جويلية 2013)، ص ص 49-64.

6- معتز عبد الحميد، **تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية**، المرجع السابق، ص. 12.

7- الأمم المتحدة ،**تقرير التنمية البشرية** ،(نيويورك ،2010)،ص35 .

1- scott.M Gregory.¸ political sciences¸ foundations for a fifth millennium. (new jersey :prentices upper saddle river¸1997)¸p 104.

8 - عبد الحميد نسرين ،**مبدأ المواطنة**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008)، ص. 101.

9 – محمد برهان المشاعلي، **الموسوعة السياسية والاقتصادية**، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007)، ص. 18.

10 - Just E Richard , L.Hueth , Andrew Schinitz, The welfare economics of public policy.) London: Edwad Elgar publishing limited,2004,pp32-45

11- Gideonse .D Harry , Economics growth and development college and university ,vol ,8,no 4,1963),pp429-43.